A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/47/PV.101
26 October 1994

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الأولى بعد المائة

المعقودة بالمقر في نيويورك،
يوم الخميس، ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد هايز (ايرلندا)
(نائب الرئيس)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال [٨] (تابع)

(أ) رسالة من رئيس مجلس الأمن
(ب) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى: Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد هايز (ايرلندا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

(أ) رسالة من رئيس مجلس الأمن (A/47/933)

(ب) مشروع قرار (A/47/L.57)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): فيما يتصل بالنظر في هذا البند، هناك رسالة موجهة الى رئيس الجمعية العامة من رئيس مجلس الأمن عممت في الوثيقة A/47/L.933.

معروض على الجمعية العامة أيضا مشروع قرار صادر في الوثيقة A/47/L.57.

نظرا لرغبة الأعضاء في حسم هذا البند بسرعة، أود أن أقترح أن نبدأ فورا في البت في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/47/L.57، وأن نتجاوز في هذا الصدد، تطبيق الحكم ذي الصلة الوارد في المادة ٧٨ من النظام الداخلي وفيما يلي نصه.

"... لا يجوز، كقاعدة عامة، مناقشة أي اقتراح أو طرحه للتصويت في أية جلسة من جلسات الجمعية العامة ما لم تكن قد عممت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة".

وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن الجمعية توافق على هذا الاقتراح.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الدانمرك ليعرض مشروع القرار.

السيد هاكونسين (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/47/L.57 ويتضمن مقدموه الدول الإثنتي عشرة الأعضاء في المجموعة الأوروبية وعددا من الدول الأخرى.

في يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، أصدرت الجمعية العامة، وبناء على توصية مجلس الأمن الواردة في القرار ٧٧٧ (١٩٩٢) القرار ١/٤٧، الذي رأت فيه

"أنه لا يمكن أن تواصل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) بصورة تلقائية عضوية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية سابقا في الأمم المتحدة، وبالتالي تقرر أنه ينبغي أن تتقدم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) بطلب للعضوية في الأمم المتحدة وأن لا تشارك في أعمال الجمعية العامة".

وبالأمس أصدر مجلس الأمن القرار ٨٧١ (١٩٩٣) الذي يؤكد فيه مجددا موقفه فيما يتعلق بادعاء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، ومؤكدا بالتالي من جديد أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) لا يمكنها أن تواصل بصورة تلقائية عضوية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية سابقا في الأمم المتحدة، ويوصي الجمعية العامة بأن تقرر - بالإضافة الى ما تقرر بمقتضى القرار ١/٤٧ - ألا تشارك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

لقد أوضحت مجريات الأحداث التي وقعت في الأشهر السبعة التي مضت منذ إصدار الجمعية العامة القرار ١/٤٧ أن الرسالة التي بعث بها ذلك القرار لم تأخذها السلطات في بلغراد موضع الاعتبار. وهذه الحقيقة المؤسفة للغاية تقتضي اعتماد الجمعية العامة مشروع القرار الحالي. وباستبعاد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، من عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا فإن الجمعية العامة تكمل العمل الأساسي الذي أرساه القرار ١/٤٧، وتبعث رسالة قاطعة الى بلغراد بأن صبر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ليس غير محدود.

ويجب أن يوضح لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) أن التجاهل المستمر لتصميم المجتمع الدولي لن يكون من شأنه إلا عزل الجمهورية أكثر فأكثر. وفي هذا الصدد ينبغي أن يراعى أنه تقرر في القرار الذي أصدره مجلس الأمن بالأمس أن المجلس سينظر في هذه المسألة مرة أخرى قبل انتهاء الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة.

وآمل أن ينجح القرار، الذي تدعى الجمعية العامة لإصداره اليوم، في فتح أعين السلطات في بلغراد، بحيث تتوصل الى الاستنتاج المنطقي، فتتجنب بذلك الحاجة لاتخاذ مجلس الأمن والجمعية العامة مزيدا من الاجراءات.

بهذه الكلمات أوصي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/47/L.57، وذلك نيابة عن مقدميه.

السيد ميستش (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفد جمهورية البوسنة والهرسك يرى أن مشروع القرار المعروض علينا صباح اليوم زائد عن الحاجة. إن مشروع القرار هذا - إذ يسعى الى طرد صربيا والجبل الأسود من المجلس الاقتصادي والاجتماعي - إنما يضع واقعا في نصابه، واقعا كان ينبغي أن يقوم فور صدور قرار مجلس الأمن ٧٧٧ (١٩٩٣) وقرار الجمعية العامة ١/٤٧.

ففي ذينك القرارين أكد المجتمع الدولي أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية لم تعد قائمة وأن صربيا والجبل الأسود لا يمكنها أن تواصل بطريقة تلقائية عضوية ذلك الكيان السياسي الميت.

رغم النوايا العادلة للقرارين وتفهم الغالبية العظمى للوفود في الجمعية، شغلت صربيا والجبل الأسود الى حد كبير مكان جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية سابقا في الأمم المتحدة. إن اللوحة التي تحمل اسم ما تسمى يوغوسلافيا لا تزال بيننا حتى اليوم. ورغم رغبة الجمعية في تنفيذ قراراتها بالكامل، فإن علم دولة غير قائمة لا يزال يرفرف أمام هذا المبنى، ورغم وضوح ذلك القرار الصادر، بأغلبية ساحقة، فإن ممثلي كيان غير عضو يواصلون توزيع وثائق داخل هذه الهيئة السامية. وهو حق مخول للدول الأعضاء فقط.

وحتى لا يساء تفسير موقف وفدي بأي شكل كان، أؤكد أننا نرحب بالواقع الذي سيحققه القرار الحالي. ويحدونا الأمل في أن تتحول الى واقع أيضا نوايا الجمعية العامة التي لم تنفذ بعد، بموجب قرارها ١/٤٧. بل إننا نرحب بأي اجراءات يتخذها المجتمع الدولي لإجبار بلغراد على العدول عن سياسة الإبادة الجماعية التي تتبعها حاليا. ويعتقد وفدي أن العزلة الدبلوماسية سمة صغيرة، وإن كانت هامة، في سبيل تحقيق هذا التغيير المنشود. وبلوغا لهذا الهدف، يأمل وفدي في أن يتخذ المجتمع الدولي الخطوات المتبقية التي ستضمن أن يسود القانون الدولي على الطغيان.

واسمحوا لي أيضا أن أوضح أن اسم "يوغوسلافيا" ملكية جماعية لكل جمهوريات يوغوسلافيا السابقة التي اختارت ذلك الاسم ليمثلها. وليس لجمهورية بعينها أو مجموعة من الجمهوريات الحق في اغتصاب ذلك الأسم - كما فعلت صربيا والجبل الأسود. وآمل في أن يأخذ مجلس الأمن والجمعية العامة هذا الأمر بعين الاعتبار لو اختارت صربيا والجبل الأسود أن تنضم من جديد الى هذه الهيئة العظيمة.

ووفدي يتطلع الى اليوم الذي تصبح فيه كل من صربيا والجبل الأسود عضوا كامل العضوية في هذه المؤسسة. إن شعب صربيا والجبل الأسود جدير بهذا الحق، ونرجو أن يكون له قادة يعطون شعبهم هذا الحق والكرامة التي يستحقها لكل البشر - الكرامة والحقوق التي يضمنها ميثاق هذه المؤسسة والكرامة والحقوق التي يحترمها كل أعضائها.

السيد نوبيلو (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن سجل جهود المجتمع الدولي بكامله لإيقاف العدوان الصربي على جمهورية كرواتيا وجمهورية البوسنة والهرسك حافل بأنصاف التدابير والحلول الجزئية والحلول الوسطى الرديئة. فقوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في كرواتيا جمدت الحالة في الميدان ولكن قوة الأمم المتحدة للحماية ليس لها ولاية لتنفيذ مهمتها، بدءا بإعادة المشردين الى ديارهم. وقد امتد دور قوة الحماية في البوسنة والهرسك للمساعدة على إطعام المحاصرين - ولكن دون إنهاء المذابح؛ وسياسة الإبادة الجماعية التي يتبعها الصرب أدينت على نطاق واسع، ولكن مجرد وجود الصرب على مائدة التفاوض اعتبر عونا كبيرا. والمجموعة الأولى من الجزاءات الاقتصادية كانت ضعيفة جدا وأطالت المعاناة لعام آخر؛ وكانت هناك دعوة لإنشاء محكمة لجرائم الحرب، ولكن حتى الآن لم تتوفر أية آلية تكفي لمعاقبة مجرمي الحرب.

وعلى حين خلص مجلس الأمن والجمعية العامة الى أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية لم يعد لها وجود وأن صربيا والجبل الأسود عليها، بالتالي، أن تقدم طلبا للعضوية في الجمعية العامة، مازالت بلغراد تشغل مقعد يوغوسلافيا السابقة في العديد من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وممثلو بلغراد، رغم كونهم بلا منافس في حملتهم لـ "التطهير الإثني"، يسمح لهم بأن يستعرضوا غطرستهم أمام مجلس الأمن. ومازال علم يوغوسلافيا الشيوعية يرفرف على ساريته أمام الأمم المتحدة، على الرغم من أن هذا العلم والبلد الذي يمثله لم يعد لهما وجود منذ شهور عديدة.

وترحب حكومة جمهورية كرواتيا بقرار مجلس الأمن ٨٢١ (١٩٩٣) الذي أوصى فيه مجلس الأمن الجمعية العامة بأن تحرم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من الحق في أن تواصل المشاركة في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. لكننا يجب أن نذهب الى أبعد من ذلك. فلا بد من طرد صربيا والجبل الأسود من جميع وكالات الأمم المتحدة وأجهزتها وهيئاتها وبرامجها التي اغتصبت فيها مكان يوغوسلافيا السابقة. ومن الضروري أيضا أن تسحب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اعترافها الدبلوماسي من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وأن تؤكد أن البلدان التي تحترم أحكام القانون الدولي هي وحدها التي يمكن أن تنضم الى صفوف المجتمع الدولي.

وعلى المجتمع الدولي أن يفرض عزلة دولية كاملة على نظام بلغراد عن طريق مزيج من التدابير الاقتصادية والسياسية والعسكرية، هذا اذا كان العالم ينوي حقا إنهاء معاناة الملايين من المدنيين الأبرياء، وأن يحسم أخطر تهديد قائم للأمن الدولي. وكلما ازدادت هذه التدابير تشددا، قصرت معاناة الملايين في المدن المحاصرة ومخيمات اللاجئين، وقصرت مأساة المدنيين في صربيا والجبل الأسود الذين يدفعون الثمن الفادح للأطماع التوسعية لقادتهم العدوانيين.

السيدة أولبرايت (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الإجراء الذي نتخذه اليوم له أكثر من مبرر. فالسلوك الصربي يجعله ضروريا، وادعاء الجمهورية الاتحادية العضوية في المنظمات الدولية غير سليم قانونا.

وتتطلع حكومتي الى اليوم الذي يمكننا فيه أن نؤيد طلب صربيا والجبل الأسود بالانضمام الى عضوية الأمم المتحدة. ولكن يبدو، للأسف، أن هذا اليوم بعيد. فبالأمس فقط شن البوسنيون الصرب

هجمات جديدة على مواقع الحكومة البوسنية قرب بيهاتش. والانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان مازالت مستمرة. وهناك ما يقرب من مليوني مشرد. وكثيرون قتلوا أو أهينوا جسديا ونفسيا. ويبدو أن الصرب يبذلون جهدا خاصا لإظهار ازدرائهم لهذه المؤسسة.

يتعين على سلطات بلغراد أن توقف دعمها للبوسنيين الصرب. وعليها أن تنهي دعمها للعدوان في البوسنة وكرواتيا. ومن الثابت في السجلات أن المجتمع الدولي ومجلس الأمن يطالبان البوسنيين الصرب بتوقيع وتنفيذ خطة السلم التي وقع عليها الطرفان الآخران. وسيظلون منبوذين دوليين الى أن يجيء ذلك اليوم.

وعندما تفي صربيا والجبل الأسود بمعايير ميثاق الأمم المتحدة، حينئذ، وحينئذ فقط، ستؤيد الولايات المتحدة طلبها بالانضمام الى عضوية هذه المنظمة؛ أي عندما تبدي صربيا والجبل الأسود استعدادها لأن تكون دولة محبة للسلم، وتدلل على استعدادها للامتثال بالكامل لقرارات مجلس الأمن المتخذة بموجب الفصل السابع.

ختاما، نلاحظ بعين الرضا أن عددا من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، بما فيها منظمة الطيران المدني الدولية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، قد اتخذت اجراءات مماثلة لاستبعاد مشاركة صربيا والجبل الأسود في أعمالها. ونؤكد على إيماننا الراسخ بأن هذه الاجراءات سليمة في ضوء قرار الجمعية العامة ١/٤٧ وقرار اليوم، ونعتقد أن الوكالات المتخصصة الأخرى ينبغي أن تحذو حذوها.

السيد براها (ألبانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفدي بقرار مجلس الأمن ٨٢١ (١٩٩٣) الذي اتخذ بالأمس والذي يوصي الجمعية العامة بأن تقرر ألا تشارك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونرى أن هذا القرار تعبير عن القلق العميق الذي يساور المجتمع الدولي فيما يتعلق بمركز الكيان الذي يسمى مؤقتا جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود).

إننا ننظر الآن في مشروع قرار قدمته الدانمرك - بوصفها الرئيس الحالي للمجموعة الأوروبية، وشارك في تقديمه عدد كبير آخر من البلدان، ولدينا إيمان قوي بأنه سيعتمد بالإجماع. وقد انضمت ألبانيا أيضا الى مقدمي مشروع القرار، وهي تدعو الى اعتماده.

إننا نرى أن استبعاد ما يسمى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من المشاركة في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي خطوة نحو توضيح وضعها في الأمم المتحدة، وإشارة واضحة لسلطات بلغراد بأن المجتمع الدولي لن يسكت بعد الآن على العدوان في البوسنة والهرسك.

لقد انقضى وقت طويل منذ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، عندما اتخذت الجمعية العامة القرار ١/٤٧ الذي رأت فيه أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) لا يمكن أن تواصل بصورة تلقائية عضوية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة في الأمم المتحدة، وقررت بالتالي أنه ينبغي أن تتقدم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) بطلب للعضوية في الأمم المتحدة.

منذ ذلك الحين، والكيان المسمى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يواصل الادعاء بالحق في عضوية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة ويتصرف على هذا الأساس. وما فتئت الحرب قائمة منذ سنتين في أراضي يوغوسلافيا السابقة، ولا تزال المذابح الدموية في البوسنة والهرسك، التي نتجت عن العدوان الصربي هناك، مستمرة. وما برح قمع السكان الألبانيين في كوسوفو يزداد تفاقما، مما يجعل الحالة هناك خطيرة للغاية.

ومؤخرا، قرأت في نشرة صحفية صادرة عن ادارة شؤون الاعلام في الأمم المتحدة أن اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة مكونة من ممثلي سري لانكا والسنغال ويوغوسلافيا. يا للعجب. معتد لا يقيم وزنا لحياة البشر - ان لم نقل حياة أمة - يشارك في لجنة للتحقيق في انتهاكات حقوق الانسان. ومن العجب أيضا أن يبقى بلد يحاول ابادة شعب عضوا في جهاز رفيع المقام تابع للأمم المتحدة يعمل في ميدان حقوق الانسان مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفي الوقت الذي يبذل فيه المجتمع الدولي جهودا لوقف اراقة الدماء والحرب في البوسنة والهرسك، نلاحظ، للأسف، أن الذين يحرضون على هذه الحرب ويشجعونها لايزالون أعضاء في الأمم المتحدة وفي أجهزتها. أننا نعتقد أن الوضع غير الواضح لصربيا والجبل الأسود في الأمم المتحدة مؤقت وندعو في الوقت نفسه إلى التنفيذ الدقيق للقرارات ذات الصلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في هذه المناقشة.

وبالاضافة إلى البلدان الواردة في الوثيقة A/47/L.57، انضمت البلدان التالية إلى المشاركين في تقديم مشروع القرار: استراليا، واستونيا، وأفغانستان، والبانيا، والامارات العربية المتحدة، وايران، وباكستان، والبحرين، وتونس، وجزر القمر، وجمهورية ملدوفا، وجيبوتي، وسان مارينو، وسلوفينيا، والسنغال، وعمان، وقطر، وكندا، والكويت، ولختنشتاين، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، والمغرب، واليونان.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/47/L.57. طلب اجراء تصويت مسجل. ولما كانت أجهزة التصويت الآلية غير متوفرة فسنقوم بالتصويت بنداء الأسماء.

أجري التصويت بنداء الأسماء.

سحب اسم الصين في القرعة التي أجراها الرئيس فدعيت إلى البدء بالتصويت.

المؤيدون: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، انتيغوا وبربودا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوروندي، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، اكوادور، مصر، استونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، ألمانيا، اليونان، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، اندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، اسرائيل، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، الكويت، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالطة، جزر مارشال، موريشيوس، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، منغوليا، المغرب، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، ساموا، سان مارينو، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، اسبانيا، سورينام، سوازيلند، السويد، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فنزويلا.

المعارضون: لا أحد.

الممتنعون: الكاميرون، الصين، الهند، العراق، كينيا، ليسوتو، المكسيك، ميانمار، الاتحاد الروسي، سري لانكا، زمبابوي.

اعتمد مشروع القرار A/47/L.57 بأغلبية ١٠٧ أصوات مقابل لا شيء، مع امتناع ١١ عضوا عن التصويت (القرار ٤٧/٢٢٩)* **

الرئيس (ترجمة شفوية الانكليزية): لقد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ٨ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠

---

* أثناء التصويت بنداء الأسماء، أعلن وفد بابوا غينيا الجديدة أنه لا يشارك في التصويت.

** بعد ذلك أبلغ وفد المملكة العربية السعودية الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا، وأبلغها وفدا بوتسوانا وغانا بأنهما كانا ينويان الامتناع عن التصويت.